العلاقة الطوائفية وقاعدة المواطنة

د.حيدر المولى(*)

المجتمعات المتعددة الطوائف لايمكن تشريح جسدها بمشرط جراح مهما كان ماهرا «للقيام بالفصل السيامي بينها كما، يفعل بالأطفال السياميين،لأنه فصل، في الإجتماع السياسي، لما يفترض بقاء اتصاله. والإندماج الكلي بين الطوائف لا يمكن فرضه بحيث تلغى خصوصية كل طائفة مهما أوتي الطرف الفارض من قوة أو إرادة سياسية، لأنه يفرض الإندماج بين عناصر كيميائية تحتوي على مكونات التفاعل الذاتي قبل أن تكون مهيأة للتفاعل مع الآخر. لذا،هل من صالح المجتمعات والدول الأخذ بأحد هذين النهجين أم البحث عن طريق آخر بينهما؟؟

تجربتان في التاريخ الحديث ما زلنا نعيش نتائجهما:

ـ التجربة القبرصية التي انتهت بتقسيم الجزيرة إلى شطرين للجاليتين التركية (المسلمة) واليونانية (المسيحية)، وبالتالي القطيعة الفعلية بينهما.

ـ والتجربة اللبنانية التي قامت على التوافق الطائفي عبر تلاقي المصالح وتقاطعها، لا بمعنى الإندماج الوطني الذي لم تتمكن الطوائف من تحقيقه،بل بل بعنى تحاصص استحقاقات الطوائف.

ولكن النتيجة التراكمية للتفاعل والأحداث التي مرت بالتجربتين، في نهاية المطاف، غير مرضية للفاعلين في التجربتين وللمعنيين بهما وللمجتمعين القبرصي واللبناني!! لماذا؟

فقبرص من حيث الإنتماء الديني ينقسم سكانها إلى طائفتين كبيرتين رئيسيتين:

روم أرثوذكس ومسلمين. ومن الناحية القومية فهما ينتميان الى اليونان كروم أرثوذكس وإلى تركيا كمسلمين. ومنذ فترة السلطان محمد الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) عندما

(*) أستاذ في الجامعة الإسلامية وجامعة آزاد الإسلامية .

كون مجلسا» إداريا «وقضائيا» يضم أربعة ممثلين عن الجالية اليونانية والجالية التركية، مرورا» بالإتفاقية بين العثمانين وبريطانيا، تتخلى بموجبها الأولى عن إدارة قبرص للثانية عام ١٨٧٨،ثم قيام بريطانيا بضمها خلال الحرب العالمية الأولى، فأصبحت تابعة للتاج الملكي البريطاني سنة ١٩٢٥ حتى استقلالها عام ١٩٦٠. وتتالت الأحداث بين الطائفتين عبر أنواع من الإتفاقيات المفضية للسلم، والصراعات والخصومات المؤدية للحرب، والتدخلات الدولية المختلفة حيث بلغت حد التدخلات العسكرية، حتى انقسام الجزيرة الى منطقتين منفصلتين بعد معارك ١٩٧٤ التي أسفرت عن مقتل آلاف وهجرة ١٨٠ ألف يوناني نحو الجنوب اليوناني (المسيحي)، وهجرة عشرات الآلاف الأتراك الى الشمال التركي (المسلم). وبالتالي (النتيجة) أعلن الجانب التركي عام ١٩٨٣ الانفصال بـ«جمهورية تركية شمال قبرص».

أما لبنان ذو التسع عشرة طائفة رسمية، فقد سعت الطبقة السياسية فيه إلى توطيد السلم الطائفي بين طوائفهم مستهدفين «الإندماج الوطني» عبر المساواة بين اللبنانيين قانونيا «منذ العام ١٩٣٦ أيام الإنتداب الفرنسي، وعبر نظام التوزيع الطائفي للمقاعد الإنتخابية، وعبر تلاقي المصالح بين المسيحيين والمسلمين في الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، وعبر تأكيد وتأسيس» الطائفية المؤسسية «نتيجة لصراعات عام ١٩٥٨ أيام الرئيس كميل شمعون، وعبر» تنظيم العلاقات الطائفية «في عهد الرئيس فؤاد شهاب الذي شجع على شمول المبدأ الطائفي لجميع الوظائف الهامة...

إلا أن كل ذلك لم يجعل المواطن اللبناني يجد بديلا»،على أرض الواقع، وعلى الصعيد الأيديولوجي والإجتماعي،عن انتمائه الطائفي. ولم يفلت من إسار الحالة الطائفية سوى بعض العائلات التجارية وبعض الفئات من الطبقة السياسية، وهو الحد الذي وقفت عنده عملية الإندماج الوطني اللبناني. وهذا ما نشهد وقائعه اليوم في لبنان.

فإذا كان منهج القطيعة لا ينجح كسيناريو للتعاطي بين أبناء المجتمع المتعدد الطوائف كالتجربة القبرصية،ومنهج الاندماج فتلاقي المصالح كالتجربة اللبنانية يفضي إلى ما هو عليه الوضع القائم بين اللبنانيين اليوم، فأين السيناريو المناسب؟

سيناريو القطيعة الطائفية

القطيعة المانعة للتلاقي بين الطوائف التي يجمعها بلد واحد، إجتماعيا «وثقافيا» وسياسيا، «أمر غير منطقي، فهي قطيعة تنطلق من أيديولوجيات ذاتية كل طائفة، فتنعكس في مظاهر سياسية واجتماعية وثقافية على أهل كل طائفة، فتكون كالبتر الشاذ لجزء من الجسد مما يجعله مشوها». لم تتوجه أطراف التجربة القبرصية أصلا «نحو القطيعة أو اتخاذها منهجا»،إلا أن العوامل الداخلية والمحيطة أدت إلى تحول القطيعة إلى قاعدة تسير الأحداث لترسيخها.

ومن الأسباب المفضية إلى حالة القطيعة بين قبرص التركية (المسلمة) وقبرص اليونانية (المسيحية) رغم وجودهما على أرض واحدة (جزيرة قبرص) وتجمعهما أعراف اجتماعية وثقافية متقاربة ومعاملات تجارية غير متوقفة، من تلك الأسباب:

١) وقوف ودعم قويان من دولتين جارتين لقبرص ـ تركيا واليونان ـ سياسياً واقتصادياً وعسكريا، «الأولى مع المسلمين الأتراك والثانية مع المسيحيين اليونانيين، وطلب الطرفين الداخليين الاستعانة بهما دائما».

٢) فشل جميع المبادرات الأوروبية والدولية وليس آخرها مبادرة «كوفي آنان» لإعادة توحيد الجزيرة عام ٢٠٠٣، مرورا بفشل معاهدة التحالف (قبرص ـ تركيا ـ اليونان)، ومعاهدة الضمان (تركيا ـ اليونان ـ بريطانيا).

٣) الإصرار التاريخي الطويل عند القبارصة اليونانيين، وهم غالبية سكانية مسيحية ويسيطرون على الجزء الأكبر من الجزيرة، على تحقيق الوحدة مع اليونان، وقامت الكنيسة بدعم هذا التوجه في بعض المراحل من الصراع. في مقابل ذلك دفع قلق الأتراك من تلك الوحدة إلى الإحتماء والإستقواء بتركيا.

٤) رضا الطرفين (الطائفتين)، ظاهريا، «بالقطيعة الحالية، بالطبع خشية من الأكثر سوءا»،كالحرب، أو خشية كل طائفة أن تسلبها أي صيغة للتغييرحقوقها وامتيازاتها، أو تهدد وجودها وكيانها.

عززت العوامل السابقة عدم الثقة المتبادلة بين الطائفتين، مما جعل الطريق ممهدا «لاستمرار القطيعة على أرض الواقع وبالتالي تقسيم الأرض إلى طائفتين. بيد أن تنازع الطوائف المتمسكة بمطالبها،بحيث لا يجدي معها إلا التقسيم ينبغي حينها أن تكون القطيعة مجرد مدخل مرحلي نحو إيجاد صيغة جديدة للحوار وتقاطع المصالح تدريجيا» حتى يتحقق التواصل الذي يؤدي إلى صيغ مختلفة من التعايش الإنساني للمجتمعات كي لا تمسي القطيعة هي الأصل، لأن الأصل هو التواصل.

فالقطيعة بالمعنى المفضي إلى التقسيم الحاد جغرافيا «وحياتيا» لا تنتج إلا مزيدا «من المشاكل والأزمات للمجتمعات. لم يصمد جدار برلين في فصل حياة الألمان منذ اللحظة الأولى لقيامه عام ١٩٦١. فحددت ١٣ نقطة عبور، ولما احتدمت الأحداث بين ألمانيا الديمقراطية «الشرقية» وألمانيا «الغربية»،ما لبثت أن خفضت إلى ٦ نقاط. وفي السنوات الأخيرة من الحرب الباردة بدأت القيود تخفف تدريجيا «حتى سقوط الجدار مع انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، لأن الجدار قام على قاعدة قطع ما يفترض اتصاله أصلا» بين المجتمعات الواحدة،كما أسسه القرآن الكريم في قوله تعالى: (وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا) /سورة الحجرات: آية ١٣/، وهي فطرة الخالق للناس القائمة على التعايش والتعارف، لا على القطيعة.

سيناريو تلاقي الطوائف

إن تلاقي الطوائف فيما يخدم مصلحة أي وطن أو مجتمع يعتبر عنوانا «عريضا» من الممكن أن تندرج تحته مجموعة من العناوين الفرعية التي قد تتحول،أحيانا»،إلى أهداف بحد ذاتها، مثل: السلم الطائفي، بناء الطائفية المؤسسية، تنظيم العلاقات الطوائفية، النظام الطائفي الديمقراطي، التصالح الطائفي، إنصهار الطوائف إجتماعيا»، إنصهارالطوائف وطنيا»....

ولبنان هو البلد الأكثر وضوحا» في العالم الذي سعى لترجمة أغلب تلك العناوين عبر منهج تلاقي الطوائف وتوافقها. ولكن هل يمكن الزعم بأن الإحتقان الطائفي، الذي طاف بلبنان، بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة عليه، هو مؤشر على فشل تجربة ومنهج التلاقي بين الطوائف؟؟

لا يمكن القول بنعم من خلال معايشة الحالة الطائفية السلبية التي مرت بلبنان والمنطقة خلال السنوات الأخيرة فحسب، لأنه مقياس قصير بمعيار الزمن. ولا يمكن القول بلا من خلال الأخذ بالمراحل التي استقر فيها لبنان نسبيا»، بالتعايش الإيجابي بين أكثرياته الطوائفية في مراحل قصيرة ومتقطعة. لكن يمكننا الإدعاء بأن التجربة ثرية جدا،« بل هي من أكثر التجارب ثراء»، وتحتاج إلى دراسة

عميقة لاستخلاص سيناريو أكثر تطورا «وبلورة» لتلاقي الطوائف وتعايشها.

لا شك بأن تطوير الممارسة والأداء السياسي العام لأهل الحكم في لبنان، سيسمح في ظل تطبيق الإصلاحات والتعديلات الدستورية الأخيرة التي أوجدها اتفاق الطائف (١٩٨٩). والتي كرست في الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري رقم ١٨ تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٩٠. بإيجاد وضع ديمقراطي متقدم في لبنان تستفيد منه جميع الطوائف، بحيث يساهم في تلاقي الطوائف وتقاطع مصالحها. وبالتالي، فإن هذا الأمر سيسمح بدوره بتجاوز مرحلي للحالة الطائفية البغيضة المستشرية في مفاصل المجتمع والكيان السياسي اللبناني، عبر الولوج إلى الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على مفاهيم العدالة والمساواة بين جميع مواطنيها من منظور أهدافها الديمقراطية التي تسعى لتحقيقها في إطار إدارتها للتنوع السياسي داخل المجتمعات التعددية كلبنان.

نخلص إلى القول في هذا المجال: أنه وبعكس منهج القطيعة، يمسي التلاقي بين الطوائف هو الخيار الأفضل لتعاطي المجتمعات المتعددة الطوائف حاضرا «ومستقبلا»، إذا ما راعت فيه كل الطوائف التغييرات الذاتية والمحيطة، وتوازنت في التعامل معها لخلق حالة من التكيف الوطني بين أبناء المجتمع الواحد المتعدد الطوائف.

النموذج الهندي لتلاقي الطوائف

على العكس من سيناريو القطيعة بين الطوائف، فإن أمام جميع الطوائف سيناريوهات مختلفة للعلاقة فيما بينها، تندرج جميعها تحت خط التلاقي لا القطيعة، تختلف عن بعضها في الخطوط العريضة لكيفية التلاقي وصيغه وتطوره... من تلك السيناريوهات النموذج اللبناني الديمقراطي القائم على التوازنات بين الطوائف واستحقاقاتها، ولكن يعيبه الحاجة المستمرة للتطوير في آلياته.

وهناك النموذج الهندي الذي يركز على إقامة المجتمع المدني الديمقراطي والمساواة بين المواطنين وإشراك جميع المناطق في إدارة البلاد، دون الإعتماد على الفرز الطائفي، وإن كان مراعيا «لوجوده إجتماعيا» ودينيا «وعرفا» في النظام العام.

فالهند التي زاد تعدادها السكاني على مليار ونيف نسمة، يتشكل مجتمعها من طوائف متعددة ـ كالمسلمين والهندوس والمسيحيين والسيخ والبوذيين واليهود وقبائل تعتنق المذاهب الإحيائية ـ وهي موزعة على ٢١ ولاية، وصدر دستور الهند عام ١٩٥٠، حيث عمل «جواهر لال نهرو» على تأسيسه وترسيخه، لضمان وحدة البلاد، مما أتاح لمختلف المناطق الهندية الإشتراك في حكومة الإتحاد الوطني. ورغم ارتفاع نسبة الأمية في الهند إلا أن الشعب يقبل بحماس على الإنتخابات ويتمسك بالحريات المدنية المنصوص عليها في دستوره.

قد يقول قائل: إن الهند عانت من الأحداث الطائفية بحيث تسقط كنموذج لصحة فكرة تلاقي الطوائف، مثلها «كلبنان» في ذلك!!

نقول **أولا:** إن الفرق بين النظامين في لبنان والهند، أن الأول تأسس على التحاصص الطائفي، بينما الثاني لم يكن التحاصص أصلا» في الدستور والنظام.

ثانيا: عدم استدامة الأحداث الطائفية في الهند يجعلها نموذجا» إيجابيا» من الممكن الإستفادة منه والإحتذاء به»بينما استدامتها في لبنان وعدم التوصل لمخرج استراتيجي ينهي، على فترات طويلة، الإحتكاكات الطائفية، ويجعل الفارق في الصورتين بينا» وواضحا».

ثالثا: لم تتعرض الهند لتدويل المشاكل الطائفية كما يجري في لبنان.

رابعا: هناك حدود وطنية للعلاقات والإمتدادات بين الطوائف الهندية ومثيلاتها خارج الحدود بحيث لا يقل مستوى تأثير تلك الإمتدادات على الطوائف الهندية.

خامسا: «لبنان له أعداء يريدون بقاءه في حالة من الصراع الدائم كإسرائيل والمرتبطين بفلكها.

وأخيرا»، تتمحور الصراعات الطائفية في الهند في شكلين أساسيين:

الشكل الأول: الصراع بين الهندوس والسيخ، وتبلورت ذروته في عملية اغتيال رئيسة الوزراء «أنديرا غاندي» عام ١٩٨٤ من قبل ثلاثة من حرسها الخاص من السيخ، وتكررت الحالة ذاتها باغتيال إبنها «راجيف غاندي» كرئيس للوزراء في سنوات لاحقة من تعيينه عام ١٩٩٠.

والشكل الثاني: الصراع بين الهندوس والمسلمين، وكانت ذروته أسبوعا «داميا» في ديسمبر ١٩٩٢ في جميع أنحاء البلاد، ونتج عنه ألف قتيل. ورغم كل ذلك لم تتأسس البلاد أو النظام على بعد طائفي، مما جعل التجربة في تلاقي الطوائف قابلة للدراسة والإحتذاء لتستفيد منها كل المجتمعات المتعددة الطوائف.

ففي الهند التي يعتز أبناء كل ولاية فيها بلغتهم، حيث تقول الإحصائية اللغوية للهند بأن هناك ١٧٩ لغة داخل ولايات الهند و٤٤ لهجة[١]، وحيث إن اللغة صورة من صور الهوية للطوائف، فقد أوضحت بعض نصوص الدستور الهندي بشكل لا لبس فيه كيفية التعامل مع مفردة اللغة منها:

-في عام ١٩٤٩ نصت المادة ٢٩ من دستورها: «على احتفاظ كل طائفة بلغتها[٢].

كما نصت المواد ٣٤٥ ـ ٣٥١ على أحكام خاصة باللغات الإقليمية ولغات المحاكم من جهة أخرى. هناك أوجه تبين كيف تعاطى الدستور المدني للهند مع الأقليات مثل المسلمين. فالمسلمون في الهند أقلية، لكن كون تعداد هذه الأقلية يبلغ ١٣٥ مليون نسمة يجعلنا لانستغرب وجود قانون أحوال شخصية خاص بهم[٣]. وقد أشاد زعماء المسلمين بالدستور الهندي، لأنهم رأوا فيه أفضل نظام أتيح لهم يمكنهم من تجاوز السلبيات التي وقعوا فيها، ويخلصهم من المضايقات والمطاردات التي تعرضوا لها قبل الإستقلال[٤].

سيناريو المعالجة على قاعدة «المواطنة الدستورية»

ما لم يكن جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لن تفلح أي معالجة للطائفية في البلدان التي تعاني من المشاكل الطائفية.

هذه هي القواعد الأساسية لنجاح المعالجة، ولا استثناءات لهذه القاعدة. لا استثناء لأسرة أوقبيلة مهما بلغ شأنها. ولا لحزب أو شخصيات اعتبارية مهما بلغت مقوماتها. ولا لقومية أو طائفة مهما بلغ حجمها. لأن مشكلتنا في العالمين العربي والإسلامي أننا نحب الآستثناءات لأنفسنا ولمحبينا ولأقاربنا. فلا محاباة أو محسوبيات أو منسوبيات أمام قاعدة «المواطنة الدستورية». الجميع تحت مظلتها سواسية بحكم القانون والدستور.

لذا يمسي موقف الدولة التنفيذي والرقابي هو الحياد المنصف والموضوعي لتطبيق هذه القاعدة. فـ «دولة المواطنة الحقيقية ـ هي ـ التي تقوم على حياد الدولة تجاه انتماءات المواطنين وهوياتهم الثقافية». الحياد المنصف بمعنى أنه لا أحد فوق القانون، فالفرص متاحة للجميع،والإعلام متاح للجميع، والتعليم والصحة والخدمات والتوظيف متاحة للجميع دون تفرقة بين المواطنين. والحياد الموضوعي بمعنى اتخاذ

العدالة مجراها بين المواطنين بموضوعية يعطي للمظلوم حقه ويرد له اعتباره بلا إفراط أو تفريط، ويعاقب الظالم أو المعتدي أو المجرم بما يستحقه، بلا استبداد أو تعسف. حيادية منصفة وموضوعية لا يستشعر معها أي مواطن بأنه مهضوم الحقوق أو مغبون او مسلوب أو مغشوش.

حيادية منصفة وموضوعية لا تستشعر فيها أي طائفة أو جماعة بأنها مستبعدة أو مهمشة أو مجروحة في كرامتها ومعتقدها ورموزها.

نأخذ لبنان مثلا»، فكلما سخنت الأجواء الطائفية ضعفت نسبة الإحساس بالمواطنة الدستورية، ويقل منسوب التفاعل الوطني المشترك بين الناس، بينما مطلبهم جميعا«تقريبا»، العيش المشترك وفقا «للمواطنة الدستورية»، لذا يستدعي الأمر حركة استدراك إنقاذية ترد الحال اللبنانية من مسار الطوائف التآلفة أو المتناحرة، إلى حركة بناء الدولة اللبنانية على قواعد راسخة، وفي طليعتها معالجة الشروخ العميقة في العيش المشترك والوحدة الوطنية. وأشارت حركة استطلاعات للرأي أجرتها مطبوعة شهرية لبنانية، تدعى: «الدولية للمعلومات International Daily»، صدرت في فبراير من العام ٢٠٠٦، الى أن غالبية الطلاب الجامعيين اللبنانيين،ما زالوا متمسكين بمفهوم (المواطنة)، على رغم موجة طائفية ومذهبية فعلت فعلها بشكل عام، ولم ينج منها حتى الجسم الطلابي. وأن ٥٧٪ من الذين جرى استطلاعهم بين ٨/٣١ و ١٠/١٤ من عام ٢٠٠٥، قالوا: إنهم يفضلون العيش في منطقة متعددة الطوائف الدينية. وفي التفاصيل حيث أجري الاستطلاع على ٦٧٥ طالبا «من تسع جامعات لبنانية متنوعة، أجاب ٩١٪ من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت AUB بتفضيلهم السكن في أماكن متعددة الطوائف، تلتها الجامعة اللبنانية الامريكية LAU، إذ فضل ٦٨٪ من الطلبة الأماكن المختلطة طائفيا»[٥].

وبالمقابل، فإن المساواة بين المواطنين تعتبر هي روح «المواطنة الدستورية». ووطن بلا مساواة كالإنسان بلا روح، فهو ميت في الحقيقة والواقع، فيموت الوطن عندما تغيب المساواة عنه. لأن رضا وتراضي المواطنين على وطنهم يعني رضاهم على المساواة السائدة فيه، ودائما» ما يكون عدم المساواة بين مكونات المجتمع والوطن هو مبعث الصراعات بين الشعوب ودولها، وبين الطوائف الموالية للدولة والطوائف المعارضة لها، وبين الجماعات والأحزاب التي تستشعر التمييز والإجحاف ضد الدولة والأحزاب والجماعات الموالية لها. والمساواة الحقيقية هي التي تجعل الجميع شركاء في صنع القرارات التي تتخذ صفة الصالح العام. وفي هذا الصدد يقول «رونالد دوركين» وهو من أبرز ممثلي ومفكري المدرسة الليبرالية المعاصرة: «إن المساواة السياسية تفترض أن يكون للضعفاء من أبناء طائفة سياسية معينة حق احترامهم والاهتمام بهم من جانب حكومتهم، على أن يكون هذا الحق مساويا» للحق الذي يؤمنه الأقوياء لأنفسهم، بحيث إنه إذا كان لبعض الأفراد أن يتمتعوا بحرية اتخاذ قرارات معينة، مهما كانت مضاعفاتها بالنسبة للصالح العام، فيجب أن يتمتع جميع الأفراد بالحرية نفسها»[٦].

وتبقى الإشارة أخيرا»، أنه لايمكن أن تتحقق فكرة المساواة بفرض الولاء على المواطنين للدول. ولا بمطالبة الناس بالقيام بواجباتهم تجاه بلدانهم. فكما أن للأوطان الحق في مطالبة المواطنين بتأدية واجباتهم تجاهها، كذلك للمواطنين الحق بمطالبة الأوطان بحقوقهم،

ولا توجد أسبقية لهذا على ذاك، بل الأمر حالة متبادلة ومستمرة. بيد أن الوضع في عالمنا الثالث يسير على قاعدة مطالبة الدول بولاء المواطنين قبل أن تعطيهم حقوقهم، بل تطالب بعض الدول بالولاء بغض النظر عن الحقوق متى وكيف تعطى!! ويصل الأمر إلى أن تمن بعض الدول على شعوبها بالخدمات التي تقدمها الدول لهم كالصحة والتعليم. من جهة أخرى، فإن صفة الوطنية لا تستدعي فقط أن يطالب الإنسان بحقوقه الواجبة له على الوطن، بل يجب عليه أيضا» أن يؤدي الحقوق التي للوطن عليه، فإذا لم يفِ أحد من أبناء الوطن بحقوق وطنه، ضاعت حقوقه المدنية التي يستحقها على وطنه.

المصادر والمراجع

(١) د. صابر طعيمة: محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها ـ دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٨٨ ـ ص: ١٤٩.

(٢) د. جمال الدين عطية محمد: نحو فقه جديد للأقليات ـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٣ ـ ص: ٢٧ و١١٠.

(٣) د. جمال الدين عطية محمد: نحو فقه جديد للأقليات ـ مرجع سبق ذكره ـ ص: ٢٧.

(٤) د. صابر طعيمة: محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها ـ مرجع سابق ـ ص: ١٦١.

(٥) الطائفية، مجموعة من الباحثين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، كتاب شهر ٤/ ٢٠٠٧، ص: ٦١ ـ ٦٢.

(٦) ألان تورين: ما هي الديمقراطية، ترجمة: حسن قبيسي، دار الساقي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية،٢٠٠١، ص: ٣٤، نقلا عن: RONALD DWOKIN. و
"Taking Rights Seriously."

(٧) د. برهان غليون: المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، سينا للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

(٨) د. سليم الحص: نحن والطائفية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

(٩) د. اسكندر بشير: الطائفية في لبنان إلى متى؟: دراسة تحليلية وثائقية لتطور الطائفية السياسية ومستقبل إلغائها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

(١٠) مؤلفنا بعنوان: التضامن الوزاري والحكومات الإئتلافية ـ دراسة مقارنة ـ منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠١١.

(١١) مؤلفنا بعنوان: ممارسة مجلس الوزراء اللبناني لصلاحياته الدستورية بين الواقع والنص، دار صادر الحقوقية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠١١.

(١٢) محسن دلول: لبنان إلى أين؟ معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧.

(١٣) السيد محمد حسين فضل الله: أمراء وقبائل: خفايا وحقائق لبنانية، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١.

(١٤) باقر سلمان النجار: الديمقراطية العصية في الخليج العربي، دار الساقي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨.

(١٥) مجموعة باحثين: الطائفية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، كتاب.
شهر ٥/٢٠٠٧.

(١٦) حسن قره ولي: الحلول العملية المطبقة لمشكلة القوميات والأقليات في إطار القانون الدستوري والدولي، دار الفاربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤.

(١٧) د. برهان غليون: نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥.

(١٨) د. مهدي عامل: في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط ٣، ٢٠٠٣.

(١٩) د. مهدي عامل: مدخل إلى نقض الفكر الطائفي: القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٩.

(٢٠) د. أنور فؤاد أبي خزام: الدين والجمال: مبحث فلسفي في إلغاء الطائفية السياسية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٥.